١ - نِهَايَةُ الآمَالِ
في صِحَّةِ حَدِيثِ: «عَرْضِ الأَعْمالِ»

عن عبدالله بن مسعودٍ رضي الله عنه، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال:

«حَياتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُحْدِثُونَ ويُحْدَثُ لَكُمْ، ووَفَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُعْرَضُ عليَّ أعْمالُكُمْ، فَما رَأَيْتُ مِن خَيْرٍ حَمِدْتُ الله، ومَا رَأَيْتُ مِنْ شَرٍّ اسْتَغْفَرْتُ اللهَ لَكُمْ».

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام علىٰ أشرف المرسلين، سيِّدنا محمَّدٍ وعلىٰ آله الأكرمين، والرِّضى عن صحابته الطاهرين.

أمَّا بعد: فهذا جزءٌ جمعته في بيان صحَّة حديث: «**حَيَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ**»، دعاني إلىٰ جمعه ما رأيت من كثرة النِّزاع الواقع فيه بين فئات من الناس، وخوضِهم فيه بغير هدًىٰ من عِلْمٍ ولا قاعدة مبْنيَّة علي أساسٍ، حتي زَعَم بعض الجَهَلة أنه حديثٌ مكذوبٌ لا يوجد في شيءٍ من الكتب الحديثيَّة، وأنه مخالِفٌ لما ثَبتَ في الأحاديث الصحيحة القوية، وبالغوا في الحَطِّ علي من يورِده في مجلَّة أو كتابٍ بأسلوب شديدٍ من الشَّتْم والسِّباب.

فأردت أن أُبيِّن في هذا الجزء خطأ هذه الدَّعْوىٰ والأقاويل، وأكشف خطر ما تُنبئ عنه من أضاليل، مُحتكمًا في ما أورِدُه إلي قواعد أهل الحديث والأصول، مستندًا إلي ما رجَّحه جمهور أهل المنقول والمعقول.

وسمَّيته "**نِهايَةُ الآمَالِ في صِحَّةِ حَديثِ عَرْضِ الأعْمالِ**" وقدَّمته هديَّةً إلي جناب النبيِّ الكريم عليه أفضل الصَّلاة والتسليم، عسىٰ أن يشملني بشفاعته في الموقف العظيم، حين لا يتقدَّم للشفاعة غيره حتىٰ الخليل والكليم.

واللهُ المسئول أن يحقِّق رجائي، ويقبل دعائي، إنه قريبٌ مجيبٌ لا ربَّ غيره ولا خير إلَّا خيره.

باب
في ذكر طُرُق الحديث وبيان صحَّته

قال الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البصريُّ الشهير بالبزَّار -المتوفَّى بالرملة سنة ٢٩٢- في "مسنده" المشهور: حدَّثنا يوسف بن موسى: ثنا عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن سفيان، عن عبدالله بن السائب، عن زادان، عن عبدالله -يعني ابن مسعودٍ-، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال: «**إنَّ لله ملائكةً سيَّاحِينَ في الأرضِ يُبلِّغُوني عن أُمَّتي السَّلام**».

قال: وقال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**حَياتِي خَيْرٌ لكم تُحْدِثُون ويُحْدَثُ لكم، ووَفَاتي خَيْرٌ لكم تُعْرَضُ عليَّ أعْمالُكم، فما رأيتُ مِن خَيرٍ حَمِدتُ اللهَ، وما رأيتُ مِن شَرٍّ استَغْفرتُ اللهَ لكم**». قال البزَّار: «لا نعلمه يُروىٰ عن عبدالله إلَّا بهذا الإسناد».اهـ

قال الحافظ زين الدين العراقي في كتاب الجنائز من "طرح التثريب في شرح التقريب"(١): «إسناده جيِّدٌ».

---

(١) هذا الكتاب من أواخر كتب العراقي حتىٰ أنه مات قبل إتمامه، فأتمَّهُ من بعده ولده الحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي، فكلامه هنا يقضي علىٰ كلامه في "تخريج أحاديث الإحياء" الذي أَلَّفه في أول أمره حين كان عمره نحو عشرين سنة قبل أن تتسع دائرة حفظه وتكثر ممارسته للقواعد الحديثية، كما يُعلم بالموازنة بينه وبين مؤلَّفاته التي أَلَّفها بعده، فإنها تدل علىٰ حفظٍ واسعٍ، واطلاعٍ مُدهِشٍ، وخبرةٍ كاملةٍ بأصول الفَنِّ وقواعده، بَلَغَ بها رتبة الاجتهاد في علم الحديث الشريف.

ومن الدليل علىٰ ما نقول: أنه عزا في «تخريج أحاديث الإحياء» حديث ابن عمر:

وقال الحافظ نور الدين الهيثمي في "مجمع الزوائد": «رجال إسناده رجال الصحيح»، وكذا قال القسطلّاني في "شرح البخاري".

وقال الحافظ جلال الدين السيوطيُّ في "الخصائص الكبرىٰ": «إسناده صحيحٌ»، وكذا قال علي القاري والشهاب الخفاجي في أوَّل شرحيهما علىٰ "الشفا" للقاضي عياض.

وما حكم به هؤلاء صحيحٌ لا غُبار عليه؛ لأن رجال السَّند كلهم ثِقاتٌ علىٰ شرط الصحيح، وما رُمِي به ابن أبي رَوَّاد من الإرجاء وغيره لا يضرُّه بعد أن روىٰ عنه كبار الأئمَّة مثل الشافعيِّ وأحمد وابن معينٍ، وصرَّح بتوثيقه أحمد وابن معينٍ وأبو داود والنَّسائيُّ، واحتجَّ به مسلمٌ[1] والأربعة. فلا عبرة بمن ضعَّفه بعد هذا خصوصًا ابن حِبَّان فإنه يبالغ في الجرح.

قال الذهبيُّ في ترجمة أفلح بن سعيد المدنيِّ من "الميزان": «ابن حِبَّان ربما قصب[2] الثقة حتىٰ كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه».اهـ وقال في ترجمة أيوب بن عبدالسلام: «ابن حِبَّان صاحب تشنيعٍ وتشغيبٍ».اهـ

«أُحِلَّت لنا مَيْتَتان ودَمَان».الحديث، إلىٰ "الصحيحين" مع أنه حديثٌ ضعيفٌ لم يروِه من الستة إلَّا ابن ماجة.

(١) «والرجل إذا احتجَّ به الشيخان فقد قفز القنطرة» كما يقول الذهبيُّ، وقد طُعِن في كثير من رجال الشيخين حتىٰ رُمي بعضهم بالكذب، فلم يأبه العلماء لهذا الطعن لعلمهم أنَّ فتح هذا الباب يؤدِّي إلىٰ عواقب وخيمة. وللحفَّاظ كتب خاصَّة في الدفاع عن الشيخين، منها كتاب العراقي في الدِّفاع عن مسلمٍ، وكتاب ابن حجرٍ في الدفاع عن البخاريِّ.

(٢) أي: أصاب قصبه، وهي أمعاؤه، كناية عن مبالغته في التجريح.

فالحديث من هذا الطريق على شرط مسلمٍ، وله أيضًا طرقٌ أخرى:

منها: ما رواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده"، وابن عديٍّ في "الكامل" من طريق خِراشٍ، عن أنسٍ قال: قال صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**حَياتي خيرٌ لكم تُحْدِثُونَ ويُحْدَثُ لكم، فإذا أنا متُّ كانت وفاتي خَيْرًا لكم تُعْرَضُ عليَّ أعْمالُكُمْ فإنْ رَأيْتُ خَيْرًا حَمِدْتُ الله، وإنْ رَأيْتُ غير ذلك اسْتَغْفَرْتُ اللهَ لكم**».

قال الحافظ العراقي في "المغني": «إسناده ضعيفٌ لضَعْفِ خِراشٍ».اهـ

ومنها: ما ذكره الحافظ أبو نصر الحسن بن محمد إبراهيم اليونارتي المتوفَّى سنة ٥٢٧ في "معجمه" وهو في عدَّة أجزاء، قال: سمعت الشريف واضح بن أبي تمام الزينبيَّ يقول: سمعت أبا عليٍّ بن تومة يقول: اجتمع قوم من الغرباء عند أبي حفص بن شاهين فسألوه أن يحدِّثهم أعلى حديثٍ عنده، فقال: لأحدِّثنَّكم حديثًا من عوالي ما عندي: حدَّثنا عبدالله بن محمد البغويُّ: ثنا شيبان بن فَرُّوخ الآيليُّ: ثنا نافع أبو هُرْمُز السِّجِسْتانيُّ: سمعت أنس بن مالكٍ يقول: سمعت النبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول: «**حَياتِي خَيْرٌ لَكُمْ...**» وذكر الحديث كما سبق. رواه ابن النجَّار في "تاريخ بغداد" عن معمر بن محمد الأصبهانيِّ، عن أبي نصر اليونارتيِّ به. وهذا إسناد ضعيفٌ أيضًا لاتفاقهم على ضعف أبي هُرْمُز.

ومنها: ما رواه الحارث بن أبي أسامة التميمي -المتوفَّى سنة ٢٨٢ على الصحيح- في "مسنده" المشهور قال: حدَّثنا الحسن بن قتيبة: ثنا جسر بن فَرْقَدٍ، عن بكر بن عبدالله المزنيِّ قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**حَياتِي خَيْرٌ لكم تُحْدِثُونَ ويُحْدَثُ لَكُمْ، ووَفاتِي خَيْرٌ لكم تُعْرَضُ عليَّ أعْمالكُمْ، فما كان مِن حَسَن حَمِدْتُ اللهَ، وما كان مِن سَيِّءٍ اسْتَغْفَرْتُ اللهَ لكم**». إسناده ضعيفٌ.

طريق آخَر: قال الإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي -المتوفَّىٰ سنة ٢٨٢- في كتاب "فضل الصلاة علىٰ النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم": حدَّثنا سليمان بن حربٍ: ثنا حمَّاد بن زيدٍ -هو جد إسماعيل القاضي-، عن غالب القطان، عن بكر بن عبدالله المزنيِّ به مرفوعًا[1] ولفظه: **«حَياتِي خَيْرٌ لكم تُحْدِثُونَ ويُحْدَثُ لكم، فإذا أنا مُتُّ كانت وَفاتِي خَيْرًا لكم تُعْرَضُ عليَّ أعْمالكُمْ، فإن رَأيتُ خَيْرًا حَمِدْتُ اللهَ، وإن رَأيتُ غير ذلك اسْتَغْفَرْتُ اللهَ لكم»**.

قال الحافظ محمد بن عبدالهادي المقدسي في كتاب "الصارم المنكي" (ص ١٧٨): «هذا إسناد صحيح إلىٰ بكر المزنيِّ، وبكر من ثقات التابعين وأئمَّتهم».اهـ

قلت: بكر المزني احتجَّ به الستة، وهو مُتفقٌ علىٰ إمامته وجلالته.

طريق آخَر عنه: قال إسماعيل القاضي في كتابه المذكور: حدَّثنا حجَّاج بن المِنْهال: ثنا حمَّاد بن سلمة، عن كثير أبي الفضل، عن بكر بن عبدالله: أنَّ النبيَّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قال: **«حَياتِي خَيْرٌ لكم ووَفاتِي خَيْرٌ لكم، تُحْدِثُونَ فيُحْدَثُ لكم، فإذا أنا مُتُّ عُرِضَتْ عليَّ أعْمالكُمْ، فإن رأيتُ خَيْرًا حَمِدْتُ اللهَ، وإن رَأيْتُ شَرًّا اسْتَغْفَرْتُ اللهَ لكم»**.

وهذا إسناد صحيحٌ أيضًا رجاله علىٰ شرط الصحيح غير كثير أبي الفضل، فقال عنه ابن القطان السِّجِلْماسيُّ: «حاله غير معروفة».

وردَّ عليه الحافظ بأنه «معروفٌ ذكره البخاريُّ في "التاريخ"، وقال: «أثنىٰ

---

(١) المرفوع: ما قاله النبيُّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم، والموقوف: ما قاله الصحابيُّ.

عليه السعيد بن عامر خيرًا»، «وذكره ابن حِبَّان في "الثقات"». قال الحافظ: «وكأن ابن القطان لم يقف على كلام البخاريِّ»اهـ

واسمه كثير بن يسار البصري الطفاوي، ووقع في كتاب "الصارم المنكي" (ص١٧٨) كثير بن الفضل وهو تحريفٌ.

وبالجملة فهذا السند صحيح كما قدَّمنا، وخرَّج السيوطيُّ هذا الحديث في "الجامع الصغير" من رواية ابن سعد في "الطبقات" عن بكر المزنيِّ أيضًا. وقال شارحه المناوي: «رجاله ثقات».اهـ

هذا ما يتعلَّق بلفظ الحديث وتحقيق القول في أسانيده، وقد تبيَّن مما ذكرناه أنَّ الحديث صحيحٌ لا يتطرَّق إليه شكٌّ ولا ارتيابٌ، فالإقدام على تضعيفه أو تكذيبه جرأةٌ قبيحةٌ، لا يجوز أن تصدر من مسلمٍ تذوَّق معنى قول الله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

فصل

وللحديث -مع هذا- شواهد تؤيِّد معناه، وتقوِّي مَبْناه بحيث يرتفع إلى أعلى درجات الصحَّة والقبول، وأنا أذكرها بحول الله تعالى مبتدئًا بأقربها إلى لفظه فأقول:

قال أبو نعيم في "الحلية": حدَّثنا عبدالله بن محمد بن جعفرٍ-هو أبو الشيخ ابن حَيَّان الحافظ المشهور-: ثنا أحمد بن عيسى بن مَاهَان الرَّازيُّ: ثنا محمد بن مُصَفَّى: ثنا بقيَّة: ثنا عبَّاد بن كثيرٍ، عن عمران -هو القصير-، عن أنسٍ قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**إِنَّ أَعْمَالَ أُمَّتِي تُعْرَضُ عَلَيَّ فِي كُلِّ**

يَوْمِ جُمُعَةٍ، واشْتَدَّ غَضَبُ الله على الزُّنَاةِ».

وروىٰ الحكيم الترمذيُّ في "نوادر الأصول" من طريق عبدالغفور بن عبدالعزيز بن سعيد الشاميِّ، عن أبيه، عن جدِّه -وكانت له صحبة- قال: قال رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**تُعْرَضُ الأَعْمالُ يومَ الإثنين والخميسِ على الله تعالى، وتُعْرَضُ على الأنبياءِ وعلى الآباءِ والأُمَّهاتِ يوم الجُمُعَةِ، فيفرَحُونَ بحَسَناتِهِمْ، وتَزْدادُ وُجُوهُهُمْ بَياضًا وإِشْراقًا، فاتَّقُوا الله ولا تؤذُوا مَوتاكُمْ**».

وهذان الحديثان ضعيفان، لكن الشواهد يُعتبر فيها بالضعيف كما نبَّه عليه الحافظ المنذريُّ في غير موضعٍ من "الترغيب والترهيب"، والحافظ ابن القيِّم في "جلاء الأفهام" بل هو مقرَّرٌ في علوم الحديث.

القرآن يؤيِّد الحديث

قال تعالىٰ: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ١٤] أخبر الله سبحانه في هذه الآية الكريمة أنَّ النبيَّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم يأتي يوم القيامة شهيدًا علىٰ أُمَّته، وذلك يقتضي أن تُعرض أعمالهم عليه ليشهد علىٰ ما رأىٰ وعلم.

قال ابن المبارك: أخبرنا رجلٌ من الأنصار، عن المِنْهال بن عمرٍو، أنه سمع سعيد بن المسيِّب يقول: «ليس من يوم إلَّا يُعرض فيه علىٰ النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم أمَّته غدوة وعَشيًّا، فيعرفهم بأسمائهم وأعمالهم، فلذلك يشهد عليهم». يقول الله تعالىٰ: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ

هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٤١].

وقال القرطبي في "التذكرة": «باب ما جاء في شهادة النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم علىٰ أمَّته»، ثُمَّ أورد أثر سعيد بن المسيِّب السابق آنفًا، ثُمَّ قال: «قد تقدَّم أنَّ الأعمال تُعرض علىٰ الله كل يوم اثنين وخميس، وأنها تعرض علىٰ الأنبياء والآباء والأمَّهات يوم الجمعة»، قال: «ولا تعارض فإنه يحتمل أن يُخَص نبيُّنا بما يعرض عليه كل يومٍ، ويوم الجمعة مع الأنبياء عليه وعليهم أفضل الصَّلاة والسَّلام».اهـ

وروىٰ الطبرانيُّ بإسنادٍ ضعيفٍ عن ابن عبَّاسٍ قال: لَمَّا نزلت: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ [الأحزاب: ٤٥]، وقد كان أمر عليًّا ومعاذًا أن يسيرا إلىٰ اليمن فقال: «**انطَلِقَا فبَشِّرَا ولا تُنَفِّرا ويَسِّرَا ولا تُعَسِّرَا، فإنَّهُ نَزَلَ عَلَيَّ** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴾ [الأحزاب: ٤٥ - ٤٦]».

وقال ابن كثيرٍ في تفسير هذه الآية: «قوله تعالىٰ: ﴿شَٰهِدٗا﴾ أي لله بالوحدانية، وأنه لا إله غيره، وعلىٰ الناس بأعمالهم يوم القيامة، «وجئنا بك علىٰ هؤلاء شهيدًا»: كقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا ﴾ [البقرة: ١٤٣]».اهـ

فإن قيل: قد أخبر الله تعالىٰ عن هذه الأمَّة أنها تشهد علىٰ غيرها حيث قال جل شأنه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ

﴿ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، ولم يقل أحدٌ أنَّ أعمال الأمم تُعرض على هذه الأمَّة؟ فالجواب من وجهين:

الأول: أنَّ عرض الأعمال ممَّا خُصَّ به نبيُّنا عليه الصَّلاة والسَّلام، كما خُصَّ في قبره بحياةٍ أكمل من حياة الشهداء وبالشفاعة وغيرهما.

والثاني: أنه ورد في الحديث الصحيح: أنَّ هذه الأمَّة إنما تشهد على إخبار نبيِّها وما جاء به في القرآن، وذلك أنها إذا شهدت بأنَّ الرُّسَل بلَّغوا أُمَمَهُم فيقال: وما عِلْمكم؟ فيقولون: «أخبرنا نبيُّنا في ما جاء به من كتاب ربِّنا أنَّ الرُّسل قد بلَّغوا فآمنَّا به وصدَّقنا»(١). فيزكيهم الرسول ويصدِّق قولهم. هذا معنى ما ثبت في الحديث، وهو واضحٌ لا خفاء فيه.

فإن قيل: فما تقول في ما رواه الطبرانيُّ، عن محمد بن فضالة: أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أمر قارئًا يقرأ، فلما بلغ قوله تعالى: ﴿فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ﴾ الآية [النساء: ٤١]، بكى حتى اضطرب لَحْيَاهُ وقال: «**أَيْ ربِّ شهدتُ على من أنا بين ظهْرانِيه فكيف بمن لم أَرَ؟**». فربما يفهم بعض الجهلة من هذا أنه ينفي عرض الأعمال.

قلت: هذا الحديث مؤيِّد لعرض الأعمال لا نافٍ له، وهو أحد الأسباب التي لأجلها أكرم الله نبيَّه بهذه الخصوصية، حتى تكون شهادته على أمَّته عن مشاهدةٍ وعيانٍ، كما أكرمه بعرض أمَّته مع الأمم الأخرى عليه وهو في المدينة كما ثبت في "الصحيحين".

---

(١) فشهادة الأمَّة من قبيل الإرعاء المعروف في كتب الفقه وهو الشهادة على الشهادة.

وقال الحافظ في "فتح الباري" (ج٩ ص٧٨: ٧٩ طبعة الخشاب) ما نصُّه: «ووقع في رواية محمد بن فضالة الظفري أنَّ ذلك كان وهو صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم في بني ظفر، أخرجه ابن أبي حاتمٍ والطبرانيُّ وغيرهما من طريق يونس بن محمد بن فضالة، عن أبيه: أنَّ النبيَّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم أتاهم في بني ظفر ومعه ابن مسعودٍ وناسٌ من أصحابه، فأمر قارئًا يقرأ فأتىٰ علىٰ هذه الآية: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٤١] فبكىٰ حتىٰ اضطَّرب لحِيَاه ووَجْنتاه وقال: «**يَارَبِّ هذا على مَن أنا بين ظَهْرانِيهِ فكيف بمن لم أره؟**»».

وأخرج ابن المبارك في "الزهد": من طريق سعيد بن المسيِّب قال: «لَيسَ مِن يَومٍ إلَّا يُعرَض علىٰ النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم أُمَّتُهُ غُدوةً وعشيًّا فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم». ففي هذا المرسل ما يرفع الإشكال الذي تضمَّنه حديث ابن فضالة والله أعلم».اهـ كلامه.

وحاصل الإشكال: أنه كيف يشهد علىٰ من يأتي بعده من أمَّته؟!

وحاصل رفعه: أنَّ أعمالهم تعرض عليه فيشهد عليها شهادة عيانٍ.

وجعل الحافظ أثر سعيد بن المسيِّب مرسلًا؛ لأنه لا دخل للرأي والاجتهاد فيه، فيكون من قبيل المحكوم برفعه فلذلك سمَّاه مرسلًا، ومراسيل سعيد بن المسيِّب من أصح المراسيل وأقواها حتىٰ أنَّ الشافعي قبلها مع ردِّه لغيرها من المراسيل، والله أعلم.

حديث الحوض يؤيد حديث عرض الأعمال

أخرج أبو يعلىٰ: عن أبىٰ سعيدٍ الخدريِّ، قال: سمعتُ رسولَ الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم يقول: «**ما بَالُ رِجَالٍ يقولون: إنَّ رَحِمَ رَسُولِ** الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم **لا تَنْفَعُ قَوْمَهُ، بَلَى والله إنَّ رَحِمِي مَوْصُولَةٌ في الدُّنيا والآخِرَةِ، وإنِّي أيُّها النَّاسُ فَرطٌ لكم على الحَوْضِ، فإذا جِئْتُمْ قال رَجُلٌ: يا رسول الله أنا فُلاَنُ بن فلانٍ، وقال آخَرُ: أنا فلان بن فلانٍ، فأقول: فأمَّا النَّسَبُ فقد عَرَفْتُهُ، ولكِنَّكُم أَحْدَثْتُمْ بعدى، وارتَدَدْتُمُ القَهْقَرَى**». قال الحافظ الهيثميُّ: «رجاله رجال الصحيح غير عبدالله بن محمد بن عقيل، وقد وُثِّق».اهـ

قلت: حديثه حسنٌ كما صرَّح به الحافظ الهيثمي نفسه في مواضع من "مجمع الزوائد"، فقوله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**ولكنَّكم أَحْدَثْتُمْ بَعْدِى**» دليلٌ علىٰ أنَّ أعمالهم عُرِضت عليه، وإلَّا لما عرف ذلك منهم.

عرض الأعمال على الأقارب يؤيد حديث: «عرض الأعمال»

قال ابن أبي الدنيا في أول كتاب "المنامات": حدَّثنا عبدالله بن شَبيبٍ: ثنا أبو بكر بن شيبة الحزاميُّ: ثنا فُلَيح بن إسماعيل: حدَّثني محمد بن جعفر بن أبي كثيرٍ، عن زيد بن أسلم، عن أبي هريرة قال: قال رسول صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**لا تَفضَحُوا أَمواتَكُم بسيِّئاتِ أَعْمَالِكُم فإنَّها تُعرضُ على أَولِيائِكُم من أَهلِ القبورِ**».

وقال الإمام أحمد: حدَّثنا عبدالرَّزَّاق، حدثنا سفيان، عمن سمع أنسًا يقول: قال رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**إنَّ أعمالَكُم تُعرضُ على أقاربِكُم وعَشائِركُم، فإن كان خَيرًا اسْتَبْشَرُوا، وإن كان غيرَ ذلك قالوا اللهمَّ**

لا تُمِتْهُم حتَّى تَهْدِيَهُم كَما هَدَيْتَنا».

وقال أبو داود الطيالسيُّ: حدَّثنا الصَّلْت بن دينارٍ، عن الحسن، عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**إنَّ أَعْمالَكُمْ تُعْرَضُ على أقارِبِكُمْ في قُبُورِهِمْ، فإن كان خَيْرًا اسْتَبْشَرُوا، وإن كان غَيْرَ ذلِكَ قالوا: اللهمَّ أَلْهِمْهُم أن يَعْمَلُوا بطَاعَتِكَ**».

وقال يحيى بن صالح الوحاظيُّ، حدَّثنا أبو إسماعيل السكونيُّ، سمعت مالك بن أنسٍ يقول: سمعت النُّعمان بن بشيرٍ وهو على المنبر يقول: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول: «**إنه لم يَبْقَ مِن الدُّنيا إلَّا مِثْلُ الذُّبَابِ تَمُورُ في جَوِّهَا، فاللهَ اللهَ في إخْوَانِكُمْ مِن أَهْلِ القُبُورِ، فإنَّ أَعْمالَكُمْ تُعْرَضُ عليهم**».

وهذه الأحاديث(١) وإن كانت ضعيفةً فإن الآثار عن الصحابة والتابعين تؤيِّدها وتقضي بأنَّ لها أصلًا.

قال عبدالله بن المبارك: حدَّثني ثور بن يزيد، عن أبي رُهم(٢)، عن أبي أيوب قال: «تُعرضُ أعمالُكم على الموتى فإن رأوا حسنًا فرحوا واستبشروا وقالوا: اللهمَّ هذهِ نعمتُكَ على عبدِك فأتمَّها عليه. وإن رأوا سيِّئًا قالوا: اللهمَّ راجِع به».

وقال ابن المبارك أيضًا: حدَّثني صفوان بن عمرو، عن عبدالرحمن بن جُبير

---

(١) وقعت أسانيد هذه الأحاديث في كتاب "أهوال القبور" مصحَّفة غاية التصحيف. انظرها فيه (ص٧٧: ٧٨).

(٢) رُهم: بضم الراء، واسم أبي رهم أحزاب بن سيد، مختَلَفٌ في صحبته، ووقع في "كتاب الروح" (ص٨ طبعة ثانية): إبراهيم، وهو تصحيف.

ابن نُفيرٍ: أنَّ أبا الدرداء كان يقول: «إنَّ أعمالَكُم تُعرَضُ علىٰ أَمواتِكُم فيُسَرُّون ويُسَاءون». وكان أبو الدرداء يقول عند ذلك: «اللهمَّ إني أعوذ بك أن أعمل عملًا أُخزىٰ به عند عبدالله بن رواحة».

ورویٰ ابن أبي الدنيا: من طريق بلال بن أبي الدرداء قال: «كنت أسمع أبا الدرداء وهو ساجدٌ يقول: اللهم إني أعوذ بك أن يمقتني خالي ابن رواحة إذا لقيته».

وقال أحمد بن أبي الحواري: حدَّثني محمد أخي قال: دخل عبَّاد بن عبَّاد علىٰ إبراهيم بن صالح وهو أميرٌ علىٰ فلسطين فقال له: عِظْني. فقال: بِمَ أعظك أصلحك الله؟! بلغني أنَّ أعمال الأحياء تُعرَضُ علىٰ أقاربهم من الموتىٰ، فانظر ماذا يُعرض علىٰ رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم من عملك؟ فبكىٰ إبراهيم حتىٰ سالت دموعه علىٰ لحيته. رواه ابن أبي الدنيا في كتاب "القبور".

ورویٰ ابن المبارك بسنده: أنَّ سعيد بن جُبير سُئِل: هل يأتي الموتىٰ أخبار الأحياء؟ قال: نعم، ما من أحدٍ له حميمٌ إلَّا ويأتيه أخبار أقاربه، فإن كان خيرًا سُرَّ به، وإن كان شرًّا ابتأس وحزن.

قال ابن القيِّم في كتاب "الروح": وصحَّ عن عمرو بن دينار أنه قال: «ما من ميِّتٍ يموت إلَّا وهو يعلم ما يكون في أهله من بعده، وإنهم ليُغَسِّلونه ويُكَفِّنونه وإنه لينظر إليهم». وصحَّ عن مجاهدٍ أنه قال: «إنَّ الرجل ليُبَشَّر في قبره بصلاح ولده من بعده».اهـ

وقال أيضًا: «وهذا بابٌ فيه آثارٌ كثيرةٌ عن الصحابة، وكان بعض الأنصار من أقارب عبدالله بن رواحة يقول: «اللهمَّ إني أعوذ بك من عمل أخزىٰ به

عند عبدالله بن رواحة».اهـ

والآثار في هذا كثيرةٌ يطول تتبُّعها وليس الغرض استقصاءها في هذا الموضع، وهي كما قدَّمنا تُقوِّي الأحاديث السابقة؛ لأن عرض الأعمال على الأقارب من المغيَّبات التي لا تُدْرَك بالرأي والاجتهاد، فلولا أنه بلغهم فيه حديثٌ عن النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم ما أخبروا به ولا تناقلوه في مجالس الوعظ والتذكير.

وإذا كانت أعمال الأحياء تعرض علىٰ أقاربهم الموتىٰ لما بينهم من القرابة التي تدعو إلىٰ الشفقة وحبِّ الخير، فالنبيُّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم أولىٰ بأن تُعرَض عليه أعمال أمَّته لمزيد شفقته عليهم ورحمته بهم وحرصه علىٰ إيصال الخير لهم بدليل قوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

ولَمَّا ذكر ابن رجب جملة من الأحاديث والآثار في عرض أعمال الأحياء علىٰ الأموات قال ما نصُّه: «وقد جاء عَرْضُ أعمال الأمَّة كلها علىٰ رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم بمنزلة الوالد»، ثُمَّ ذكر حديث ابن مسعودٍ[(١)] السابق أول الباب، وذكر بعض ما يشهد له. وهذا النصُّ غير موجود في كتاب "أهوال القبور" المطبوع بمكة، فلا أدري أسقط سهوًا أم قُصِد إسقاطه؟

---

(١) ذكره بإسناده نقلًا عن البزَّار أيضًا (٧٩) أهوال القبور، لكن جاء الحديث غير ملائم لما قبله من الكلام لسقوط النصِّ الذي نقلناه عن نسخة خطية من كتاب "الأهوال" المذكور كُتِبَت سنة ١١١٣ هجرية.

الصلاة على النبيِّ تعرض عليه
وهي من جملة الأعمال

أخرج أحمد وأبو داود والنَّسائيُّ وابن ماجه وابن خزيمة وابن حِبَّان والحاكم في صحاحهم والبيهقيُّ في "حياة الأنبياء" و"شعب الإيمان" وغيرهم، من طريق حسين بن عليٍّ الجعفيِّ: ثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابرٍ، عن أبي الأشعث الصنعانيِّ، عن أوس بن أوسٍ قال: قال رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**أفْضَل أيَّامِكم يومَ الجُمُعَةِ؛ فيه خُلِقَ آدَمُ، وفيه قُبِضَ، وفيه النَّفْخةُ وفيه الصَّعقَةُ، فأكْثِرُوا عليَّ مِن الصَّلاة فيه فإن صَلاتكم مَعْرُوضَةٌ عليَّ**». قالوا: وكيف تُعرَضُ عليكَ صلاتُنا وقد أَرِمْتَ. -يقولون بلِيتَ؟- فقال: «**إنَّ اللهَ حَرَّمَ على الأَرْضِ أن تأكُلَ أجْسادَ الأنبياءِ**».

قال الحاكم: «صحيحٌ علىٰ شرط البخاريِّ»، وسلَّمه الذهبيُّ.

وصحَّحه أيضًا ابن خزيمة وابن حِبَّان والحافظ عبدالغني بن سعيد والنوويُّ في "الأذكار" والقرطبيُّ في "التذكرة" والحافظ أبو الخطاب بن دحية وغيرهم.

وبعضهم أعلَّ الحديث بأنه من رواية عبدالرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف، ولكن حسين الجعفي اشتبه عليه الأمر فجعله من رواية عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الثقة.

وهذا إعلالٌ باطلٌ بيَّن بطلانه الحافظ الدارقطني[١] وذكر أنَّ حسينًا

---

(١) في حواشيه علىٰ كتاب أبي حاتمٍ الرازي في الضعفاء، وكان الدارقطني إمامًا لا يجارىٰ في معرفة العِلَل والأسانيد والرجال. قال القاضي أبو الطيب الطبري: «الدارقطني

الجعفيَّ روىٰ الحديث عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر تحقيقًا من غير اشتباهٍ.

قال الحافظ ابن عبدالهادي المقدسي في "الصارم المنكي" (ص١٨٤): «وهذا الذي قاله الحافظ أبو الحسن هو أقرب وأشبه بالصواب، وهو أنَّ الجعفيَّ روىٰ عن ابن جابرٍ ولم يروِ عن ابن تميمٍ، والذي يروي عن ابن تميمٍ ويغلط في اسم جدِّه هو أبو أسامة كما قاله الأكثرون، فعلىٰ هذا يكون الحديث الذي رواه حسين الجعفيُّ، عن ابن جابرٍ، عن أبي الأشعث، عن أوسٍ حديثًا صحيحًا؛ لأن رواته كلهم مشهورون بالصدق والأمانة والثقة والعدالة، ولذلك صحَّحه جماعةٌ من الحفَّاظ كأبي حاتم ابن حِبَّان والحافظ عبدالغني المقدسي وابن دحية وغيرهم، ولم يأتِ مَن تكلَّم فيه وعلَّله بحُجَّةٍ بيِّنةٍ».اهـ

ثُمَّ ناقش كلام من علَّله بما يكفي فراجعه.

وأخرج ابن ماجة عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: **«أكْثِرُوا مِن الصَّلاة عليَّ في يوم الجُمُعَةِ فإنه يومٌ مَشْهُودٌ تَشْهَدُهُ المَلائِكَةُ وإنَّ أحَدًا لن يُصَلِّيَ عليَّ إلَّا عُرِضَت عليَّ صلاتُهُ حتَّى يَفْرُغ منها قال قلت: وبعد الموت؟ قال: «وبعد الموت إنَّ اللهَ حَرَّمَ على الأرضِ أن تأكُلَ أجْسادَ الأنبياء فنبيُّ الله حيٌّ يُرزَقُ»**.

وهكذا رواه ابن وهبٍ في "جامعه"، قال الحافظ المنذريُّ في "الترغيب والترهيب": «إسناده جيدٌ»، وكذا قال العلَّامة السيِّد السمهوديُّ في "وفاء الوفا"، وقال الحافظ في "تهذيب التهذيب": «رجاله ثقاتٌ»، لكنه أشار إلىٰ

أمير المؤمنين في الحديث».

انقطاعٍ فيه، وكذا فعل تلميذه الحافظ السخاويُّ في "القول البديع"، وصحَّحه الحافظ البوصيريُّ مع الإشارة إلى انقطاعه أيضًا، وقال الحافظ ابن عبدالهادي المقدسي في "الصارم المنكي" (١٨٨): «وهذا الحديث وإن كان فيه شيءٌ فهو شاهدٌ لغيره وعاضدٌ له».اهـ

قلت: لا شيء فيه غير الانقطاع المُشار إليه وأمره قريبٌ، أمَّا محاولته تضعيف السَّند بجهالة حال زيد بن أيمن فمردودةٌ بتوثيق ابن حِبَّان له وبتصحيح الحفَّاظ المذكورين خصوصًا المنذري والعسقلاني.

وأخرج أبو داود والنَّسائيُّ، والبيهقيُّ في "حياة الأنبياء"، وابن نفيل في "جزئه" المعروف، من طريق عبدالله بن نافعٍ، عن ابن أبي ذئبٍ، عن سعيد بن أبي سعيدٍ المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة عن النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال: «**لا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، ولا تَجْعَلُوا قَبري عِيدًا، وصَلُّوا عليَّ فإنَّ صلاتكم تَبْلُغُنِي حيثما كنتم**». رجاله ثقاتٌ.

ونقل ابن عبدالهادي في "الصارم المنكي" (ص١٧٤) عن ابن تيمية: «أنَّ إسناده حسنٌ»، وأيَّده بما يُعلَم من مراجعته هناك، وصحَّحه النوويُّ في "الأذكار".

ولابن أبي شيبة وابن مَرْدُويه: عن أبي هريرة أيضًا قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**أَكْثِرُوا الصَّلاةَ عليَّ يومَ الجُمعةِ فإنها مَعْروضَةٌ عليَّ**».

وأخرج أبو الشيخ في كتاب "الثواب": من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**مَن صَلَّى عليَّ عند قبري سمعتُهُ، ومَن صَلَّى عليَّ من بعيدٍ**

أُعْلِمْتُهُ». قال ابن القيِّم: «غريبٌ». لكن نقل الحافظ السخاويُّ عن شيخه الحافظ ابن حجرٍ أنه قال: «سنده جيدٌ».اهـ

وللطبرانيِّ في "الأوسط": عنه أيضًا قال: قال رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**أكْثِرُوا الصَّلاةَ عليَّ في الليلة الزَّهراء واليوم الأَغرِّ فإنَّ صَلاتَكمْ تُعْرَضُ عليَّ**». سنده ضعيفٌ. قال السخاويُّ: «لكن يتقوَّىٰ بشواهده».اهـ

وأخرج عبدالرزاق، عن مجاهدٍ، عن أبي طلحة قال: دخلت علىٰ النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم فوجدته مسرورًا، فقلت: يا رسول الله ما أدري متىٰ رأيتك أحسن بِشرًا وأطيب نفسًا من اليوم؟! قال: «**وما يمنعني، وجبريلُ خَرَجَ من عندِي الساعةَ فبَشَّرَنِي أنَّ لكلِّ عبدٍ صَلَّى عليَّ صَلَاةً يُكتبُ لهُ بِها عَشرُ حسناتٍ، ويُمحَى عنهُ عَشرُ سيِّئاتٍ، ويرفعُ له بها عشر درجاتٍ، وتُعرضُ عليَّ كما قالَهَا ويُردُّ عليهِ بمثلِ مَا دَعَا**».

وأخرج الحاكم في "المستدرك"، والبيهقيُّ في "الشعب" و"حياة الأنبياء" من طريق أبي رافع، عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ، عن أبي مسعودٍ الأنصاريِّ، عن النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قال: «**أكْثِرُوا الصَّلاةَ عليَّ في يوم الجُمُعَةِ فإنه ليس يُصَلِّي عليَّ أحَدٌ يوم الجُمُعَةِ إلَّا عُرِضَتْ عليَّ صَلاتُهُ**».

أبو رافع: إسماعيل بن رافع المدنيُّ ضعيفٌ عند الجمهور، لكن وثَّقه البخاريُّ، وقال يعقوب ابن سفيان: «يصلح حديثه للشواهد والمُتابعات». وقال ابن المبارك: «لم يكن به بأس». ولعل الحاكم اعتمد هذا فصحَّح الحديث، والله أعلم.

وأخرج البيهقيُّ من طريق حمَّاد بن سلمة، عن بُرْدِ بن سِنَانٍ، عن مكحولٍ الشاميِّ، عن أبي أُمامة قال: قال رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**أكْثِرُوا**

عليَّ من الصَّلاةِ في كلِّ يومِ جُمُعةٍ، فإنَّ صَلاةَ أُمَّتى تُعرضُ عليَّ في كلِّ يوم جُمُعةٍ، فمن كان أكثرُهم عليَّ صَلاةً كان أقربهم مِنِّي مَنْزِلَةً».

قال الحافظ المنذريُّ: «إسناده حسنٌ إلَّا أنَّ مكحولًا قيل: لم يسمع من أبي أُمامة».اهـ

وفي "الصارم المنكي" ص(١٨٩): «إسناده جيدٌ فيه إرسال؛ فإنَّ مكحولًا لم يسمع من أبي أُمامة».

وقال الحافظ السخاوي في "القول البديع": رواه البيهقيُّ -يعني الحديث المذكور- بسندٍ حسنٍ لا بأس به، إلَّا أنَّ مكحولًا قيل: لم يسمع من أبي أمامة في قول الجمهور، نعم في "مسند الشاميين" للطبراني التصريح بسماعه منه».اهـ

ورجَّح المِزِّيُّ في "التهذيب" سماعه من أبي أُمامة أيضًا، فالسند على هذا متصلٌ حسنٌ.

وللطبرانيِّ بإسنادٍ ضعيفٍ عنه أيضًا قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**مَن صَلَّى عليَّ صَلَّى اللهُ عليه عَشْرًا بها مَلَكٌ مُوَكَّلٌ بها حتَّى يُبْلِغْنِيها**».

وقال محمد بن إسماعيل الورَّاق حدَّثنا جُبارَة بن المُغَلِّس: ثنا أبو إسحاق حازم، عن يزيد الرَّقاشِيِّ، عن أنسٍ قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**أَكْثِروا الصَّلاةَ عليَّ يومَ الجُمُعة فإنَّ صَلاتَكُم تُعْرَضُ عليَّ**». قال ابن القيِّم: «وهذا وإن كان ضعيفًا يصلح للاستشهاد».

وروى الطبرانيُّ في "الأوسط" عن أنسٍ أيضًا قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**مَن صَلَّى عليَّ صَلاةً واحدةً بَلَغَتْني صَلاتُهُ، وصَلَّيتُ عليه،**

وكُتِبَ له سِوى ذلك عَشْرُ حَسَناتٍ». قال الحافظ المنذريُّ: «إسناده لا بأس به». اهـ

وأخرج أبو يعلىٰ في "مسنده" من طريق عبدالله بن نافعٍ: أخبرنا العلاء بن عبدالرحمن قال: سمعت الحسن بن عليٍّ بن أبي طالبٍ عليهما السَّلام يقول: قال رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**صَلُّوا في بيوتكم ولا تتَّخِذُوها قُبُورًا، ولا تتَّخِذُوا بَيْتي عِيدًا، صَلُّوا عليَّ وسَلِّموا فإنَّ صَلاتَكُم وسلامَكُم يَبْلُغني أين ما كنتم**».

وروىٰ الطبرانيُّ في "الكبير"، و"الأوسط": من طريق حميد بن أبي زينب، عن حسن بن حسن بن عليٍّ بن أبي طالبٍ عليهم السَّلام، عن أبيه: أنَّ رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قال: «**حيثما كُنتم فصَلُّوا عليَّ فإنَّ صلاتَكُم تَبْلُغُني**». قال الحافظ المنذريُّ: «إسناده حسنٌ».

وقال أبو عبدالله الحسين ابن إسماعيل المحامليُّ: ثنا أبو حاتمٍ الرازيُّ: ثنا ابن أبي مريم: ثنا محمد بن جعفرٍ: حدَّثني حميد بن أبي جعفر، عن الحسن بن عليٍّ عليهما السَّلام، عن أبيه: أنَّ رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قال: «**حيثما كنتم فصَلُّوا عليَّ فإنَّ صَلاتَكُم تَبْلُغُني**».

وقال ابن أبي شيبة في "المصنَّف": حدَّثنا أبو خالد الأَحْمَرِ، عن ابن عَجْلان، عن سهلٍ، عن حَسَنِ بن حَسَنٍ، قال: قال رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**لا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا وصَلُّوا عليَّ حيثُ ما كنتم فإنَّ صَلاتَكُمْ تَبْلُغُنِي**». إسناده صحيحٌ، وهو مرسلٌ في حكم الموصول كما لا يخفىٰ؛ لأنه تقدَّم من رواية الحسن وعليٍّ عليهما السَّلام.

وقال أبو يعلىٰ: حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة: ثنا زيد بن الحباب: ثنا جعفر بن إبراهيم -من ولد ذي الجناحين-: ثنا عليُّ بن حسينٍ: أنه رأىٰ رجلًا يأتي إلىٰ فرجة كانت عند قبر النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم فيدخل فيها ويدعو فقال له: ألا أحدِّثك حديثًا عن أبي، عن جدِّي، عن رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم؟ قال: «**لا تتَّخِذُوا قبري عِيدًا، ولا تَجْعَلوا بُيوتكم قُبُورًا، وسلِّموا عليَّ فإن تَسْليمكم يَبْلُغُني أينما كنتم**».

قال الحافظ السخاويُّ في "القول البديع": «وهو حديثٌ حسنٌ».

قلت: بل أخرجه الحافظ أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في ما اختاره من الأحاديث الصحيحة الزائدة علىٰ "الصحيحين".

قال الحافظ ابن عبدالهادي في "الصارم المنكي": «وشرطه فيه أحسن من شرط الحاكم».

وأخرج أبو الشيخ والبزَّار والطبرانيُّ والحارث بن أبي أسامة وغيرهم، من طريق نعيم بن ضَمْضَم، عن ابن الحميريِّ، عن عمَّار بن ياسرٍ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**إنَّ لله تبارك وتعالى مَلَكًا أعْطَاهُ أسماء الخَلائق، فهو قائمٌ على قَبْري إذا مُتُّ فليس أَحَدٌ يُصَلِّي عليَّ صلاةً إلَّا قال: يا محمد، صَلَّى عليك فلان بن فلانٍ. فيصَلِّي الربُّ تبارك وتعالى على ذلك الرَّجُل بكلٍّ واحدةٍ عشرًا**».

نعيم بن ضَمْضَم، قال المنذريُّ: «فيه خلافٌ»، وقال الذهبيُّ: «ضعَّفه بعضهم». وقال الحافظ[1] في "اللسان": «ما عرفت إلىٰ الآن من ضعَّفه». وابن

---

(١) لفظ الحافظ أو شيخ الإسلام إذا أُطلق فإنه ينصرف في عرف المُحدِّثين إلىٰ الحافظ ابن

الحميري -اسمه عمران- ليَّنه البخاريُّ وقال: «لا يُتابع على حديثه». وذكره ابن حِبَّان في "الثقات"، و«بقيَّة رجال الحديث رجال الصحيح» كما قال الحافظ الهيثميُّ.

وأخرج أحمد والنَّسائيُّ والدارميُّ وأبو نعيمٍ والبيهقيُّ والخلعيُّ وغيرهم عن عبدالله بن مسعودٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**إنَّ لله مَلائِكَةً سَيَّاحين يُبَلِّغوني عن أُمَّتي السَّلام**». صحَّحه ابن حِبَّان والحاكم.

وروى ابن عديٍّ: من حديث ابن عبَّاسٍ مثله. وقال الديلميُّ في "مسند الفردوس": أنبأنا والدي: أنا أبو الفضل الكرابيسيُّ: أنبأنا أبو العباس بن تركان: حدَّثنا موسى بن سعيد: ثنا أحمد بن حمَّاد بن سفيان: حدَّثني محمد بن صالح المروزيُّ: ثنا بكر بن خِداشٍ، عن فطر بن خليفة، عن أبي الطُّفَيل، عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**أَكْثِرُوا الصَّلاةَ عليَّ فإنَّ الله وَكَّلَ بي مَلَكًا عند قَبْري فإذا صَلَّى عليَّ رَجُلٌ مِن أُمَّتي قال لي ذلك المَلَكَ: يا محمَّدُ إنَّ فُلان بن فُلانٍ صَلَّى عليك السَّاعَةَ**». «في

حجرٍ العسقلانيِّ صاحب "فتح الباري"، و"تهذيب التهذيب"، و"لسان الميزان"، وغيرها من الكتب القيِّمة النفيسة، كان أعجوبةً في الحِفْظ وسِعَة الاطلاع ومعرفة العِلل والرِّجال حتى سُمِّي: «أمير المؤمنين في الحديث». فالعجب ممن يحاول الغضَّ مِن رتبته، أو إلحاق بعض متأخِّري الحنفية بمنزلته! وأعجب من هذا أن يتَّخِذ من لقَبَيّ: «البدر، والشهاب» حُجَّةً على تفاوت صاحبيهما في العلم! ومتى كانت الألقاب دليلًا على صاحبها وفضله؟!

سنده ضعفٌ» كما قال الحافظ السخاويُّ.

وأخرج الحافظ ابن بَشْكُوال -بسندٍ ضعيفٍ كما قال الحافظ السخاويُّ- عن عمر رضي الله عنه: أنَّ رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قال: «**أَكْثِرُوا الصَّلاةَ عليَّ في الليلةِ الزَّهْراء واليوم الأَغَر؛ فإنَّ صَلاتَكُم تُعْرَضُ عليَّ فأدعو لكم وأَسْتَغْفِر**». الليلة الزَّهراء: ليلة الجمعة، واليوم الأَغَر: يومها.

وأخرج ابن راهويه والحرفيُّ وابن بشران والبيهقيُّ: عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: «ليس أحدٌ مِن أمَّة محمَّدٍ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم يُصَلِّي عليه صَلاةً إلَّا وهي تَبْلُغُهُ. يقول له المَلَكُ: فلانٌ يُصَلِّي عليك كذا وكذا صلاة».

إسناده صحيحٌ، وهو موقوفٌ له حُكْم المرفوع؛ لأنه لا يُعلم بالرأي والاجتهاد.

وقال الحافظ أبو عبدالله المقدسي في "المختارة": أنبأنا أبو عبدالله محمد بن معمر بأصبهان: أنَّ جعفر بن عبدالواحد أخبرهم إجازةً: أنبأنا أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن عبدالرحمن الهمدانيُّ: أنبأنا أبو محمد أبو عبدالله بن جعفر بن حَيَّان -هو أبو الشيخ-: حدَّثنا إسحاق بن إسماعيل: ثنا آدم بن أبي إياس: ثنا محمَّد بن بشرٍ: ثنا محمد بن عامر: ثنا أبو قِرْصافة[1] جَنْدَرة -وكان لأبي قِرْصَافة صحبةٌ، وكان النبيُّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قد كَسَاهُ بُرْنُسًا، وكان النَّاسُ يأتونه فيدعو لهم ويُبارك فيهم فتعرف البركة فيهم، وكان لأبي

---

(١) قِرْصافة: بكسر القاف وسكون الراء، وجَنْدَرة: بفتح الجيم والدال -بينهما نون ساكنة- فهو أبو قِرْصافة جَنْدَرة بن خَيْشَنة -بفتح الخاء والشين- الكنانيُّ: صحابيٌّ. قال ابن حَيَّان: «قبره بعسقلان».

قِرْصَافة ابن في بلاد الرُّوم غازيًا، وكان أبو قِرْصَافة إذا أصبح في السَّحَر بعسقلان نادىٰ بأعلىٰ صوته: يا قِرْصَافة الصَّلاة، فيقول قِرْصَافة من بلاد الروم: لبَّيك يا أبتاه، فيقول أصحابه: ويحك لمن تنادي؟! فيقول: لأبي وربِّ الكعبة، يوقظني للصَّلاة- قال أبو قِرْصَافة: سمعت رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم يقول: «**مَن أَوَى إلى فِراشِهِ ثُمَّ قرأ (سورة تبارك) ثُمَّ قال: اللهمَّ ربَّ الحِلِّ والحرام وربَّ البَلَدِ الحرام وربَّ الرُّكْن والمَقام وربَّ المَشْعَرِ الحرام وبحقِّ كلِّ آيةٍ أنزلتها في شهر رمضان بلِّغ رُوحَ محمَّدٍ مِنِّي تحيَّةً وسلامًا. أربع مرات، وكَّل الله به مَلَكين حتى يأتيا محمَّدًا فيقولان له ذلك. فيقول صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: وعلى فلانٍ بن فلانٍ مِنِّي السَّلام ورحمة الله وبركاته**».

قال الحافظ المقدسيُّ: «لا أعرف هذا الحديث إلَّا بهذا الطريق وهو غريبٌ جدًّا، وفي رُوَاته مَن فيه بعض المقال».اهـ

وقال ابن القيِّم: «إنه معروفٌ من قول أبي جعفرٍ الباقر وهذا أشبه».اهـ

ومثله لا يُدْرَك بالرأي والاجتهاد، فله حُكْم المرفوع.

وقال سعيد بن منصور في "سننه": حدَّثنا حِبَّان بن عليٍّ: حدَّثني محمد بن عَجْلان، عن أبي سعيدٍ مولىٰ المهري قال: قال رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**لا تتَّخِذُوا بَيْتي عِيدًا ولا بُيوتكم قُبُورًا وصَلُّوا عليَّ حيثما كنتم فإنَّ صَلاتكم تَبْلُغُني**».

وقال إسماعيل القاضي: حدَّثنا سالم بن سليمان الضبيُّ: ثنا أبو حرة، عن الحسن قال: قال رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**أَكْثِرُوا عليَّ الصَّلاة يومَ الجُمُعة فإنها تُعْرَضُ عليَّ**».

وروى أيضًا: عن إبراهيم بن الحجَّاج: ثنا وهيب، عن أيوب قال: «بلغني -والله أعلم- أنَّ مَلَكًا مُوَكَّلٌ بكلِّ مَن صلَّىٰ علىٰ النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم، حتىٰ يُبلِّغه النبيَّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم».

وقال القاضي إسماعيل أيضًا: حدَّثنا عبدالرحمن بن واقد العطار: ثنا هُشَيم: ثنا حصين بن عبدالرحمن، عن يزيد الرَّقَاشيِّ قال: «إنَّ مَلَكًا مُوَكَّلٌ يوم الجمعة بمن صلَّىٰ علىٰ النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم، يُبلِّغ النبيَّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم، يقول: إنَّ فلانًا من أمَّتك يصلِّي عليك».

ورواه سعيد بن منصور في "سننه"، وبقي بن مخلد، ومن طريقه ابن بَشْكُوال، لكن بدون ذكر يوم الجمعة.

وأخرج سعيد بن منصور في "سننه": عن خالد بن مَعْدان، عن النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قال: «**أَكْثِرُوا الصَّلاةَ عليَّ في كُلِّ يوم جُمُعةٍ؛ فإنَّ صَلاةَ أُمَّتي تُعْرَضُ عليَّ في كلِّ يوم جُمُعةٍ**».

وأخرج النميريُّ عن حمَّاد الكوفيِّ قال: «إنَّ العبد إذا صلَّىٰ علىٰ النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم عُرِض عليه باسمه».

فتحصَّل من هذه الأحاديث والآثار -وعددها يزيد علىٰ خمسة عشر- أنَّ صلاتنا وسلامنا علىٰ النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم يُعرضان عليه، وهما لا شك من جملة أعمال الأمَّة التي تُعرض عليه، فكيف يسوغ إنكار حديث: «**حياتي خير لكم**» مع وجود هذه الشواهد التي تؤيِّده وتقوِّيه؟! فإنه لو كان ضعيفًا لارتفع بها إلىٰ درجة القبول، كيف وهو وحده -بصرف النظر عن شواهده- صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ كما قدَّمنا؟!

وأيضًا فقد قرَّر علماء الأصول والحديث أنَّ الحديث المرسل إذا ورد من طريقٍ آخَر موصولٍ ضعيفٍ كان مجموعهما صحيحًا تقوم به الحُجَّة، ويلزم العمل به.

فإذا صرفنا النظر عن طريق ابن مسعودٍ الصحيح وأخذنا مرسل بكر المزني وضممناه إلىٰ حديثي أنسٍ الضعيفين كان الحديث صحيحًا أيضًا، هذا إن مشينا علىٰ قول الجمهور: أنَّ المرسل ضعيفٌ لا يُعمل به، إلَّا إذا ورد ما يؤيِّده كما سبق.

أمَّا إذا ذهبنا إلىٰ قول المالكيَّة والحنفيَّة الذين يرون المرسل وحده صحيحًا يعمل به، وحكاه عنهم العراقي في الألفية:

واحْتَجَّ مَالِكٌ كَذَا النُّعْمانُ   بِهِ وتابَعُوهُما ودَانُوا

فمرسل بكر المزني وحده يكون صحيحًا تلزم به الحُجَّة لأن له إسنادين، صحَّح أحدهما الحافظ ابن عبدالهادي وهو أشد الناس تعنُّتًا في هذا الباب.

والعجيب في الأمر أنه صحَّحه في كتاب أَلَّفه في الردِّ علىٰ السُّبْكي انتصارًا لابن تيمية! وقد نقلنا تصحيحه في ما سبق.

والمقصود: أنَّ الحديث صحيحٌ علىٰ جميع الاصطلاحات المقرَّرة، وإني أتحدَّىٰ مَن يُنكِره -دفْعًا بالصَّدر واستكبارًا عن قبول الحقِّ- أن يأتي بما يقتضي وَضْعه من القواعد الحديثية أو الأصولية، فإنه لن يجد إلىٰ ذلك سبيلًا متىٰ التزم طريق البحث العلميِّ ونَهَجَ نَهْجَ الحقِّ والإنصاف.

أمَّا الكذب في النصوص وتحريف النقول ورمي الخصوم بالعظائم ونبذهم بالشتائم فأمر لايعجز عنه أحدٌ، وأبرع الناس في هذا الميدان -ميدان

السفاهة والشتم - أكثرهم جهلًا، وأبعدهم عن الأخلاق الفاضلة. فليقل الخصوم عنا ما شاءوا وليسوِّدوا صحيفتهم بما أرادوا، فإننا لن نجاريهم في مضمارهم الذي برعوا فيه، ولن نحيد عن مطالبتهم بأمرٍ واحدٍ فقط، هو أن يُبيِّنوا وضع الحديث بطريقٍ علميٍّ صحيحٍ، فذلك ما لا يقدرون عليه، ولا يصلون بحمد الله إليه.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

باب
في دفع ما أورِد على الحديث

اعترض على هذا الحديث أعداؤه بعدَّة اعتراضاتٍ، سمعناها من بعضهم في عِدَّة مجالس، وقرأناها أخيرًا في صحيفتهم، فلم نزد في كلتا الحالتين على أن ابتسمنا منها ورثينا لحالهم، إذ وجدنا تلك الاعتراضات أشبه شيءٍ بما يخلط به المَحْمُوم حين تعركه الحُمَّى وتشتد وطأتها عليه، لكنَّا مع هذا لا نغْمِط القوم حقَّهم فقد وجدنا لهم اعتراضًا واحدًا يتمشَّى مع قواعد البحث ويدخل في باب التعارض، فأفردنا هذا الباب للكلام عليه وتَجْلِيَة ما غمض منه على كثيرٍ من النَّاس.

وبيان ذلك: أنهم ذكروا حديث الحوض وحاصله على ما في "الصحيحين": أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال: «**يَرِدُ علي يومَ القِيامَةِ رَهْطٌ مِن أصحابي فيُجْلَوْن عن الحَوْضِ فأقول: يا ربِّ أصحابي؟! فيقول: إنك لا عِلْمَ لك بما أحْدَثُوا بَعْدَكَ، إنَّهم ارْتَدُّوا على آثارهم القَهْقَرَى**». زاد في رواية: «**فأقول: سُحْقًا لمن بدَّل بَعْدِي، سُحْقًا لمن بدَّل بَعْدِي**».

هذا حاصل حديث الحوض، وله ألفاظٌ وطرقٌ في "الصحيحين"، وهو -لعمر الله- أقوى اعتراض لديهم بل ليس لهم في الحقيقة غيره، وقد قرَّروه بقولهم: «إذا جهل حال أصحابه الذين عرفوه وعرفهم فغيرهم من باب أولى، فكيف تزعمون أنَّ أعمال أُمَّته تُعرَضُ عليه؟!».

وقد آثرتُ نقل كلام أحدهم -وهو واعظٌ بالأزهر- بلفظه ليرى القارئ

كيف ينسبون إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ألفاظًا في غاية القُبْح وسوء الأدب! فقد كان في إمكان هذا الواعظ أن يُعبِّر بقوله: «إذا كان لا يعلم حال أصحابه...إلخ» ويكون بذلك متأدِّبًا مع النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وموافقًا لعبارة الحديث الذي استدل به، لكنه آثَر لفظ: «جهل» بالذات، فما يفهم القارئ من هذا!؟ ونظيره قول بعضهم: «إنَّ حديث: «الحوض» يضرب حديث: «حياتي خير لكم» بالحذاء»!! فانظر إلى أدبهم في المناقشة العلميَّة، ثُمَّ احكم عليهم بعدُ بما تشاء.

وحديث الحوض صحيحٌ كما قلنا، ولو أردنا أن نكون مُراوغين مُشاغبين مثلهم لرَدَدْناه رغم صحَّته، ولنا في ذلك وجهة[1] قوية سليمة، لكن معاذ الله أن نراوغ ونُغالِط، بل نجيب عن الحديث حسب القواعد المقرَّرة، ونُمهِّد لذلك بمقدِّمةٍ وجيزةٍ فنقول:

ممَّا عُلِم لمن درس شيئًا من علوم الحديث والأصول أنَّ الدليلين إذا تعارضا نظر الباحث المستدل أولًا هل يمكن الجمع بينهما؟ فإذا أمكنه أن يجمع بينهما وجب المصير إلى ذلك؛ لأن فيه عملًا بالدليلين واتباعًا لهما جميعًا، ولا يصح في هذه الحالة ترجيح أحدهما على الآخَر؛ لأن في ذلك إهمالًا لأحد الدليلين وإلغاء له، وهو لا يجوز، فإن تعذَّر الجمع بين الدليلين ولم يمكن بوجهٍ من الوجوه، انتقِل حينئذٍ إلى الترجيح، فيُقَدَّم أقواهما على غيره، فإن تساويا في القوة -ولم يكن أحدهما ناسخًا للآخر- تُرِكا وانتُقِل إلى دليل آخَر غيرهما.

---

(١) بينَّاها آخر الباب.

هذا أمرٌ معروفٌ لكلِّ باحثٍ ودارسٍ، وعليه استقرَّ عمل العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم.

ألا ترىٰ إلىٰ أبي بكرٍ الصِّدِّيق -رضي الله عنه- كيف امتنع من إعطاء فاطمة عليها السَّلام ميراثها من رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم مع استدلالها بقوله تعالىٰ: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ ﴾ الآية [النساء: ١١] لأنه خَصَّصه بقوله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**لا نوَرَّث، ما تركناه صَدَقَةٌ**». كما جاء في "الصحيحين".

فالصِّدِّيق -رضي الله عنه- حرص علىٰ الجمع بين الدليلين -كما ترىٰ- حيث خصَّصَ القرآن بالحديث، وقد كان يمكنه أن يأخذ بالقرآن فقط ويترك ما سواه كما هو رأي مبتدعة اليوم، لكن إلغاء دليلٍ صحيحٍ بغير مُسوِّغٍ شرعيٍّ حرامٌ.

وأمثلة هذا كثيرة يطول تتبُّعها، وهي مبسوطةٌ في كتب الحديث والأصول، وإنما أوردنا هذا المثال لتوضيح ما أشرنا إليه.

إذا تمهَّد هذا، فنقول: ليس بين حديث: «**الحوض**» وحديث: «**عرض الأعمال**» تعارضٌ ولا تناقض البتَّة، وبيان ذلك من وجوهٍ:

الوجه الأول: أنَّ حديث الحوض ورد في المرتدِّين، فقد ذكر البخاريُّ عن قبيصة في الذين يُجلون عن الحوض، قال: «هم الذين ارتدُّوا علىٰ عهد أبي بكرٍ فقاتلهم»، وقال الحافظ في "الفتح" علىٰ قوله: «**إنهم ارتدُّوا على أعقابهم**» ما نصُّه: «هذا يوافق تفسير قبيصة الماضي في باب كيف الحشر».اهـ

ولا شك أنَّ المُرتدِّين لا تُعرض أعمالهم عليه صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم لانقطاع الصلة بينهم والعياذ بالله تعالىٰ، فحين دعاهم وقال: «**يا ربِّ أصحابي**». ظنَّ أنهم لازالوا علىٰ ما فارقهم عليه، فأخبره الله: «**أنهم ارتدُّوا بَعْدَك، وانقطعت صِلَتُهم بك**». أمَّا حديث: «عرض الأعمال» فهو واردٌ في المؤمنين من أُمَّته؛ لأن الاستغفار لا يجوز لغيرهم كما جاء في القرآن الكريم.

الوجه الثاني: أنَّ حديث: «الحوض» خاصٌّ، وحديث: «عرض الأعمال» عامٌّ فيكون أولهما مخصِّصًا لثانيهما، وبيان ذلك: أنَّ الحديث الأوَّل يُخبر أنَّ طائفةً من الأُمَّة تُجلَىٰ عن الحوض وتُذَاد عنه، والثاني يفيد أنَّ أعمال الأُمَّة تُعْرَض علىٰ النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم في قبره، فيُخَصَّص هذا بالأول ويصير المعنىٰ: أن أعمال الأُمَّة تُعْرَض علىٰ نبيِّها صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم إلَّا أعمال طائفةٍ منهم لم تُعْرَض عليه،؛ لأن الله أراد نُفُوذَ الوعيد فيهم، فإذا دعاهم النبيُّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم إلىٰ حَوْضِهِ قيل له: «**لا تَدْري ما أحْدَثُوا بعدك؟**» لأن أعمالهم لم تُعرَض في جملة ما عُرِض عليك. وهكذا الشأن في كلِّ عامٍّ وخاصٍّ إذا اجتمعا، أن يُخَصَّص العام بالخاصِّ فيتفق الدليلان.

وإنما كان حديث: «الحوض» خاصًّا لأمرين:

الأول: أنه جاء في رواياته «ليذادَنَّ رجال-أناس-أقوام-رهط». وهذه جموعٌ منكرةٌ واقعةٌ في سياق الإثبات، والقاعدة الأصولية: «أنَّ الجمع المنكر الواقع في سياق الإثبات ليس بعامٍّ».

الثاني: أننا نُدْرِك بالضرورة أنه ليس كلُّ الأُمَّة يُذادون عن الحوض، وإنما

تُذاد طائفةٌ منهم فقط وهذا هو معنى الخصوص.

أما حديث: «عرض الأعمال» فإنما كان عامًّا؛ لأن أعمالكم في قوله: «**تعرض عليَّ أعمالكم**» جمعٌ مضافٌ، والقاعدة الأصولية: «أنَّ الجمع المُضاف مِن صيغ العُمُوم الموضوعة له حقيقة».

الوجه الثالث: أنَّ عرض الأعمال على سبيل الإجمال، والاستغفار كذلك على سبيل الإجمال، بأن يقال له: فعلت أُمَّتك كذا وكذا من الطاعات واقترفت كيت وكيت من المعاصي، فيحمد الله على فعل الطاعات ويستغفره عن معاصيهم كما قال تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩].

أمَّا قوله في حديث «الحوض»: «**لا تَدْرِي ما أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**». فمعناه: لا تدري ما أحدثوه على التفصيل بالنسبة لكلِّ فردٍ فردٍ، وإنما تدريه إجمالًا.

وممَّا يقرِّب هذا ويوضِّحه: أنَّ الواحد مِنَّا يعلم أحوال العالم إجمالًا بما يقرأه في الجرائد والمجلَّات، وبما يسمعه في محطات الإذاعة من جميع البقاع، لكنه لا يعلم الحال تفصيلًا بالنسبة على كل فردٍ وإلى كلِّ بلدٍ، كذلك يقول الواحد مِنَّا: اللهم اغفر لأُمَّة محمَّدٍ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وليس معنى ذلك أنَّ الدعاء بالمغفرة توجَّه إلى كلِّ فردٍ على حدته، وهذا في غاية الوضوح.

الوجه الرابع: أنَّ حديث: «عرض الأعمال» يفيد أنه يعرف الأعمال نفسها من طاعاتٍ ومعاصي، ويعرف أنها منسوبةٌ إلى أُمَّته، لكن لا يعرف أنَّ هذا عمل فلانٍ وهذا عمل فلانٍ إذ لا يلزم من معرفة العمل معرفة صاحبه، وحديث: «الحوض» يفيد أنه لا يعرف تلك الطائفة التي ذِيدَت: هل هي من

الصالحين أو غيرهم؟ ولا يُنافي أنه يعلم أنَّ أُمَّته جاءت بأعمال صالحةٍ وأعمال سيئةٍ حسبما عُرِضَت عليه.

يُقَرِّب ذاك ويوضِّحه أنَّ الشخص قد يرىٰ في بعض الجرائد أعمالًا صالحةً مِن صَدَقاتٍ وتَبرُّعاتٍ غير منسوبةٍ إلىٰ أشخاصٍ مُعيَّنين فيحب تلك الأعمال، ويُثني علىٰ أصحابها، وقد يكون في مجلسه بعض منهم أو كلهم وهو لا يدري أنهم أصحاب تلك الأعمال التي يمدحها، وقُل مثل ذلك في الأعمال السيئة - فيصدق عليه أنه لم يعرف ما فعلوا- لأنه رأىٰ الأعمال مُجرَّدةً عن نسبتها إليهم بالذات.

فالنبيُّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم حين دعا أولئك الرَّهْط إلىٰ حَوْضِهِ فاختلجوا دونه، وقيل له: «**لا تَدْرِي ما أَحْدَثُوا بعدك**» أي من السيِّئات التي عُرِضت عليك، ولم تعلم أنها صادرةٌ منهم.

وبهذه الوجوه -بل بواحدٍ منها- اندفع الإشكال، ولم يبقَ بين الحديثين تعارضٌ أصلًا، فمن أصرَّ بعد هذا علىٰ وجود التعارض، وعلىٰ ترجيح حديث الحوض فهو مُعانِدٌ مُكابِرٌ ينطبق عليه قوله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ وغَمْطُ النَّاسِ**». ومَن وَصَلَ إلىٰ هذا الحدِّ سقط معه الكلام وتوجَّهت إليه سهام الملام.

(**تنبيه**): لَمَّا تكلَّم الحافظ في "فتح الباري" علىٰ حديث: «**الحوض**» وقع في كلامه ما يشير إلىٰ صحَّة حديث: «عرض الأعمال»، وكونه أمرًا ثابتًا متقرِّرًا، ونصُّ كلامه: «وقال غيره: قيل: هو -يعني الارتداد - علىٰ ظاهره من الكفر،

والمراد «**بأمَّتي**» أمَّة الدعوة لا أمَّة الإجابة، ورُجِّح بقوله في حديث أبي هريرة: «**فأقول بُعْدًا وسُحْقًا**». ويؤيِّده كونهم خفي عليه حالهم، ولو كانوا من أمَّة الإجابة لعرف حالهم بكون أعمالهم تعرض عليه».اهـ كلامه. والإشارة فيه إلى ما قلنا ظاهرةٌ، والله ولي التوفيق.

(تنبيه آخَر): بعد أن ذكرتُ الجمع بين الحديثين بالوجوه السابقة، وهي قويةٌ سليمةٌ، وإن كان بعضها أقوى من بعض، ظهر لي أن أُبيِّن الإشكال الوارد على حديث: «الحوض» فأقول:

هذا الحديث يفيد أنَّ طائفةً من الصحابة يُذادون عن الحوض ويُطْرَدون عنه مع أنَّ اللهَ تعالى عدَّل الصحابة وأثنى عليهم في غير آيةٍ من كتابه الكريم، والجمهور مُجْمِعون على عدالتهم جميعًا -حتى المجهولين منهم- فكيف يتأتَّى هذا مع طرد طائفةٍ منهم عن الحوض؟!

فإن حملنا الحديث على المرتدين كما رجَّحه الباجي وعياض وغيرهما؛ فالخطابي يجزم بأن الصحابة لم يرتد منهم أحدٌ بعده صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وإنما ارتدَّ قومٌ من جفاة الأعراب ممن لا نُصْرَة له في الإسلام.

وإن حملناه على المنافقين؛ فالنفاق كان على عهده صلَّى الله عليه وآله وسلَّم والحديث يقول: «**لا تَدْري ما أَحْدَثُوا بعدك**».

وإن حملناه على المُبتدِعة؛ فالمبتدعة ليسوا أصحابه لأنهم حدثوا بعده.

وإن حملناه على من حارب عليًّا عليه السَّلام في صفين؛ فجمهور الأشاعرة والماتريدية لا يرضون هذا ويرون أنَّ أولئك المحاربين كانوا مجتهدين مخطئين.

وإن حملناه على أمَّة الدعوة أو العصاة من أمَّة الإجابة؛ فإن ألفاظ الحديث تنفي ذلك لأنها تصرِّح بأنهم أصحابه يعرفهم ويعرفونه، وأنه يناديهم بأسمائهم.

ثُمَّ كيف يتبرَّأ من أصحابه ويقول في حقِّهم(١) «سُحْقًا، سُحْقًا»، وهو صلَّى الله عليه وآله وسلَّم لا يتبرَّأ مِن عصاة المسلمين، بل يشفع لهم، ويسعى في خلاصهم بعد دخول النَّارِ؟! فالحديث كما ترى مشكلٌ جدًّا(٢).

---

(١) ومن الإشكال في هذا الحديث أيضًا أنه يقتضي ألَّا نترضَّى عن جميع الصحابة، وإنما نترضَّى عمن نجزم بأنه لا يُطْرَد عن الحوض، وتعيين المطرودين منهم يختلف باختلاف الأغراض، فغُلاة الشِّيعة لا يترضَّون عن أصحاب وقعة الجمل، والنواصب والخوارج لا يترضُّون عن عليٍّ وعثمان ومن معهما، وآخَرون لا يترضُّون عن معاوية ومن كان معه، وكُلُّ فرقةٍ ترى أنها على الحقِّ، وأنَّ حديث الحوض يؤيِّدها، فإن طبَّقنا الحديث على الجميع أدَّى ذلك إلى أنَّ معظم الصحابة لا نترضَّى عنهم لأنهم ليسوا أهلًا للترضِّي، وإن خصصناه بفئةٍ دون أخرى كان تحكُّمًا لا معنى له، ثُمَّ ليُعيِّنوا لنا من هم الصحابة الذين لا نترضَّى عنهم فإن لم يفعلوا -ولن يستطيعوا أن يفعلوا- فليجزموا معنا بأنَّ حديث الحوض مشكل المعنى متروك الظاهر لما يلزم عليه ممَّا أوضحناه.

(٢) ولهذا كان الإمام مالك ينهى عن روايته للحُجَّاج الوافدين على المدينة، وعلى هذا يقال للوهابيين: إذا كان حديث: «عرض الأعمال» معارِضًا في نظركم لحديث: «الحوض» المتفق على صحَّته، فحديث الحوض يعارضه القرآن والإجماع، في حين أنَّ القرآن يؤيِّد حديث: «عرض الأعمال» كما سبق بيانه، فأيُّ الحديثين أبعد عن الإشكال وأولى بالقبول؟!.

وكان واجبًا على الذين عارضوا به حديث: «عرض الأعمال» ورجَّحوه عليه أن يتفهَّموا أولًا معناه ويتذوَّقوه، ثُمَّ يجمعوا بينه وبين ما دلَّ عليه القرآن وأجمع عليه الجمهور من عدالة الصحابة وفضيلتهم عند الله تعالى، فإذا استقام لهم ذلك ووُفِّقوا إليه عارضوا به حينئذٍ ما شاءوا من الأحاديث، ولكنهم لا يفقهون.

خاتمة
في شرح ألفاظ الحديث وبيان معناه

قوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**حَياتي**»: أي وجُودي بين ظَهْرانيكم، «**خَيْرٌ لَكُمْ**»: أي فيه خيرٌ لكم؛ لأن فيه حِفْظًا لكم من البِدَع والفتن والاختلافات، مع ما تورثه مشاهدته عليه الصَّلاة والسَّلام من كمال اليقين ونور العرفان. ثُمَّ بيَّن بعض الخير في حياته بما هم في أمسِّ الحاجة إليه فقال: «**تُحَدِّثون**» بضمِّ التاء وكسر الدال المشدَّدة من التحديث «**ويُحَدَّث لكم**» بضمِّ الياء وفتح الدال المشدَّدة.

قال المناويُّ في "شرح الجامع الصغير": «أي تحدِّثوني بما أشكل عليكم، وأحدِّثكم بما يزيح الإشكال، ويرفعكم إلى درجة الكمال، واحتمال أنَّ المعنى: تحدثون طاعة ويحدث لكم غفرانًا يدفعه أن ذلك ليس خاصًا بحياته».اهـ

قلت: بل يصح ضبطه «**تُحْدِثون**» بضم التاء وسكون الحاء وكسر الدال، ويُحْدَث -بضم الياء وسكون الحاء وفتح الدال- من الإحداث فيهما، ويكون المعنى: تُحْدِثون أمورًا وأشياء ممَّا تفعلونه في حياتكم الخاصة والعامَّة، ويُحْدَثُ لكم بإزائها أحكام شرعيَّة من تحليل وتحريم ينزلها الله حسب أسبابها الداعية إليها، مثلا: ورد في الحديث: «أنَّ جماعةً شربوا الخمر -قبل تحريمها- ثُمَّ حضرت الصَّلاة فقدَّموا أحدهم فقرأ: قل يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون، فأنزل الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ ﴾ [النساء: ٤٣]» وهذا بابٌ واسعٌ، بل هو عِلْمٌ مُلْحَق بعلوم القرآن

والحديث يسمَّىٰ علم أسباب النزول أُلِّفت فيه كتبٌ خاصَّةٌ منها المطبوع والمخطوط.

ثُمَّ قال: «ووفاتي خَيْرٌ لكم» أي: فيها خير لكم، لما ثبت في "صحيح مسلم" عن أبي موسىٰ، عن النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قال: **«إِنَّ الله عزَّ وجلَّ إذا أرادَ رَحْمَةَ أُمَّةٍ مِن عِبادِهِ قَبَضَ نبيَّها قبلها فجعلهُ لها فَرَطًا وسَلَفًا بين يديها وإذا أرادَ هَلَكَةَ أُمَّةٍ عَذَّبَهَا ونبيُّها حَيٌّ فأَهْلَكَهَا وهو يَنْظُرُ فأَقَرَّ عَيْنَهُ بهلَكَتِها حين كَذَّبُوهُ وعَصَوا أَمْرَهُ»**.

الفَرَط -بفتح الفاء والراء-: هو الذي يتقدَّم القوم ليصلح لهم المكان ويُهيِّئه لنزولهم. ثُمَّ بيَّن الخير في وفاته بما يفيد معنىٰ الفَرَط في حديث مسلمٍ: **«تُعْرَضُ عليَّ أعمالكم»**(١) عرضًا إجماليًا، كما سبق في الوجه الثالث من وجوه

(١) اعترض الوهَّابيون علىٰ هذه الجملة أيضًا فقالوا: القرآن يعارضها، قال تعالىٰ حكاية عن عيسىٰ عليه السلام: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] فالشهادة خاصَّة بما رأىٰ في الحياة وليس هناك عرضٌ ولا غيره، والجواب: أنَّ الآية الكريمة لا تعارض الحديث لوجوه:

أحدها: أنَّ هذا خاصٌّ بدعوىٰ النصارىٰ، وقولهم في عيسىٰ: إنه الله أو ابن الله، وذلك أنَّ الله وجَّه السؤال إلىٰ عيسىٰ بقوله: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، فنفي عيسىٰ أن يكون قال ذلك ونزَّه الله عنه، ثُمَّ قال: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ أمنعهم مِن هذا القول ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ بالرَّفع إلىٰ السماء ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ تمنع من شِئْتَ هدايته منهم وتعصمه. ولا شكَّ أنَّ عيسىٰ إنما يملك أن يمنع قومه إذا كان موجودًا فيهم، فإذا فارقهم لم يملك منعهم،

الجمع، أو تعرض عليَّ أعمالكم نفسها بدون ذكر أصحابها -كما سبق في الوجه الرابع- لأن المقصود معرفة العمل نفسه، وهل هو خيرٌ أو شرٌّ.

ويخرج من العرض أعمال المرتدِّين والكفَّار فإنها لا تعرض، ثُمَّ قال: «**فما رأيتُ مِن خيْرٍ**» في الأعمال «**حَمِدتُ اللهَ**» على توفيقه لكم وهدايته إياكم «**وما رأيْتُ مِن شَرٍّ**» في الأعمال «**استَغْفَرتُ اللهَ لكم**» أي طلبت المغفرة لكم إجمالًا، أو يكون معنى استغفرت الله: طلبت منه أن يهديكم لأعمال صالحة تغفر بها ذنوبكم.

ويؤخذ من الحديث أمورٌ:

الأول: حياة النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في قبره الشريف، وهي حياةٌ برزخيَّةٌ أكمل من حياة الشهداء، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤].

حتى ولو عرضت أعمالهم عليه، فالآية لا علاقة لها بعرض الأعمال نفيًا ولا إثباتًا.

ثانيها: أنَّ عرض الأعمال خُصَّ به نبيُّنا صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كما خُصَّ بفضائل لم يشركه فيها أحدٌ من الأنبياء، وإذا كان الله قد أكرم أمَّته لأجله فجعلهم شهداء على غيرهم، فكيف لا يكرمه بعرض أعمال أُمَّته عليه ؟!

ثالثها: أنَّ الأنبياء دعوتهم خاصَّةٌ بقومهم لا تتعدَّى إلى غيرهم، وشرائعهم محدودةٌ بزمانهم، فإذا مات النبيُّ منهم لم يلزم غيرهم أن يتبعوا شريعته، فكانت شهادة الأنبياء قاصرة على قومهم الذين بعثوا فيهم، ولم يكن لعرض الأعمال عليهم معنى؛ لأن شريعتهم لم تلزم من يأتي بعدهم بخلاف النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم؛ فإن شريعته باقيةٌ، وأُمَّته مستمرةٌ إلى يوم القيامة، فكان لا بد من عرض الأعمال عليه ليشهد عن عيان، والله المُستعان.

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٦٩- ١٧٠].

قال الإمام ابن حزمٍ في "المحلَّى" (ص٢٥ ج١): ولا خلاف بين مُسْلِمَيْن(١) في أنَّ الأنبياء عليهم السَّلام أرفع قَدْرًا ودَرَجَةً، وأتمُّ فضيلةً عند الله عزَّ وجلَّ، وأعلىٰ كرامة من كلِّ مَن دونهم، ومَن خالف في هذا فليس مُسلِمًا».اهـ

وقال الحافظ السخاويُّ في "القول البديع" (ص١٢٥): «السادسة: يؤخذ من هذه الأحاديث أنه صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم حيٌّ علىٰ الدوام، وذلك أنه محالٌ عادةً أن يخلو الوجود كله من واحد يُسَلِّم عليه في ليلٍ أو نهارٍ، ونحن نؤمِن ونُصَدِّق بأنه صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم حيٌّ يُرزَق في قبره، وأنَّ جسده الشريف لا تأكله الأرض، والإجماع علىٰ هذا، وزاد بعض العلماء: الشهداء والمؤذِّنين، وقد صحَّ أنه كُشِف عن غير واحدٍ من العلماء و الشُّهداء فوُجِدوا لم تتغيَّر أجسامهم، حتىٰ الحِنَّاء وُجِدَت في بعضهم لم تتغيَّر عن حالها، والأنبياء أفضل من الشهداء جَزْمًا».اهـ

وفي "صحيح مسلم" عن أنسٍ، عن النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قال: **«مَرَرْتُ بموسى ليلة أُسْرِي بي عند الكَثِيبِ الأَحْمر وهو قائمٌ يُصَلِّي في قَبْرِهِ»**.

وفي "صحيح مسلم" أيضًا: عن أبي هريرة، عن النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: **«لقد رأيتني في الحِجْرِ وقُريشٌ تَسْألني عن مَسْراي...»** الحديث، وفيه:

---

(١) مُسْلِمَين: بفتح الميم الثانية تثنية مسلم والمعنىٰ واضح، وإنما نبهت علىٰ هذا لأن مصحح كتاب "المحلىٰ" أشكلت عليه كلمة «مسلمين» فكتب عليها: كذا في الأصل.

«وقد رَأَيْتُنِي فِي جَمَاعَةٍ مِن الأنبياء، فإذا موسى قائمٌ يُصَلِّي فإذا رجُلٌ ضَرْبٌ جَعْدٌ كأَنَّه رجلٌ مِن أزد شَنُوءَةَ، وإذا عيسى ابن مريم قائِمٌ يُصَلِّي أَقْرَبُ النَّاسِ به شَبَهًا عُرْوَةُ بن مسعودٍ، وإذا إبراهيم قائِمٌ يُصَلِّي أَشْبَهُ النَّاسِ به صاحِبُكُمْ، فحانت الصَّلاةُ فأَمَمْتُهُم» الحديث. وصحَّ حديث أنسٍ: «الأنبياء أحياءٌ في قبورهم». صحَّحه البيهقيُّ وغيره.

والمقصود: أنَّ القرآن والسُّنَّة والإجماع كلها تدل على حياة الأنبياء في قبورهم، وأنَّ أجسادهم لا تبلى.

الثاني: حرص النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم على مصلحة أمَّته، وحبُّ الخير لهم، والدعاء لهم في كلِّ مناسبةٍ، ولا غرو فهو بالمؤمنين رؤوفٌ رحيمٌ كما وصفه خالقه ومولاه جلَّ علاه، وتظهر رأفته بأجلى معانيها في الموقف العظيم حين يتقدَّم إلى الشفاعة ويراجع ربَّه في أمَّته المرَّة بعد المرة، وربُّه يُجيبه ويُعطيه ويُقرِّبُه ويُدْنيه حتى يقول مالكٌ خازن النَّار: «ما تركت لغضب ربِّك في أمَّتك مِن بقيَّة». فصلَّى الله وسلَّم وبارك عليه، وجزاه عنَّا أكمل وأفضل ما جازى نبيًّا عن أمته.

الثالث: الحضُّ على فعل الطاعات وترك المعاصي؛ لأنَّ المؤمن إذا عَلِمَ أنَّ عَمَلَهُ يُعرضُ على النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وأنه يفرح بحسناته، حفَّزَه ذلك إلى الإكثار من الطاعات والابتعاد عن المعاصي ما أمكن ليسُرَّ نبيُّه، ولا يُحوِجُه إلى الاستغفار. وإذا كان أبو الدرداء وغيره كانوا يستعيذون بالله من عمل يُخْزَوْن به عند أقاربهم كما سبق، فالمؤمن أولى بالابتعاد عن عمل يُخْزَى به عند رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم.

هذا آخِر الجزء، ووافق الفراغ منه صبيحة يوم الأربعاء ١٥ شوال سنة ١٣٦٨ خَتَمَ اللهُ لنا بالحُسنَىٰ والسَّعادة، وغَفَرَ لنا ولوالدينا ومشايخنا وأحبابنا، إنه علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ، وبالإجابة جديرٌ، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العليِّ العظيم.

(فائدة)

إذا وَرَدَ علىٰ الوهَّابيين حديثٌ لا يوافق هواهم كحديث: «عرض الأعمال»، ورأوا أنهم لا مَنَاص لهم منه، ردُّوه بقولهم: لا يوجد في "الصحيحين"، أو لم يَرْوِه أحدٌ من أهل الكتب الستة. يوهمون بذلك قلِيلي العِلْم أنَّ كلَّ حديثٍ لا يوجد في "الصحيحين" ولا في بقية الكتب الستة فهو حديثٌ ضعيفٌ أو موضوعٌ، وهو إيهامٌ باطلٌ لا ينبني علىٰ أساسٍ عِلْميٍّ صحيحٍ، بل هو من جملة بِدَعِهم التي أظهروها في هذا الزمن، ولا يوجد عالمٌ في الدنيا -لا من الفقهاء المجتهدين ولا من الحفَّاظ والمُحدِّثين- اشترط في صحَّة الحديث أن يكون مرويًّا في أحد الكتب الستة، بل العلماء متفقون علىٰ أنَّ الحديث إذا استوفىٰ شروط الصحَّة وجب العمل به سواء أكان داخل الستة أم خارجها. فهذا ابن تيمية يستدل في مؤلَّفاته بأحاديث يعزوها إلىٰ الخلَّال وابن بطة وغيرهما، وهذا الحافظ ابن القطان صحَّح حديث ابن عمر: «أنه كان يتوضَّأ ونَعَلاهُ في رجليه ويمسح عليهما ويقول: كذلك كان رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم يفعل» رواه البزَّار في "مسنده". وصحَّحَ الحافظ الضياء المقدسي أحاديث في "المختارة" لا توجد في الكتب الستة، وكذلك فعل غيره من الحفاظ كالدمياطيِّ، والمنذريِّ، والعراقيِّ، والعسقلانيِّ، وغيرهم.

وقد رتَّب الحافظ ابن حزم في كتاب "مراتب الديانة" كتب الحديث الصحيحة التي يُعْتَمَد عليها فقال: أولى الكتب: "الصحيحان"، ثُمَّ "صحيح ابن السكن"، و"المنتقى" لابن الجارود، و"المنتقى" لقاسم بن أصبغ، ثُمَّ بعد هذه الكتب: كتاب أبي داود، وكتاب النَّسائيِّ، و"مصنَّف" قاسم بن أصبغ، و"مصنَّف" الطحاوي، ومسانيد أحمد، والبزَّار، وابن أبي شيبة أبي بكر، وعثمان، وابن راهويه، والطيالسي، والحسن بن سفيان...» إلخ كلامه فراجعه إن شئت في "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي" (ص٣٢).

والمقصود: أنَّ ما يزعمه الوهَّابية في الأحاديث المرويَّة في غير الستة لا يسنده نقلٌ ولا يؤيِّده عقلٌ، وإنما هي بدعةٌ ابتدعوها للتخلُّص ممَّا لا يوافق هواهم؛ لأنهم لا يعرفون الإنصاف ولا ذاقوا له طعمًا، ولعلهم لم يسمعوا به إلَّا من خصومهم ومُناظِريهم.

هدانا الله وإياهم سواء السبيل.